على معنى زائد في المؤكد بخلاف الصفة وإذا كان معناها أي الصفة المشبهة لسابقها
أي للموصوف رفعت ضميره وطابقته له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير وضدهما نحو مررت برجل
عاقل وبرجلين عاقلين وبامرأة عاقلة أو كان معناها لغيره ولم ترفعه فكذلك
أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو مررت برجلين حسنين الغلمان وبامرأة حسنة الغلام
وبنساء حسان الغلمان وإلا بأن رفعته فكالفعل فلا يطابق إلا على لغة أكلوني
البراغيث نحو مررت برجل حسن غلامانهما وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها
وتكسيرها حينئذ أي حين رفع الشيء مستحق الجمع إذا أمكن أولى من الإفراد في الأصح
سواء كان الموصوف جمعا أو مثنى أو مفردا نحو مررت برجال حسان غلمانهم وبرجلين حسان
غلمانهما وبرجل حسان غلمانه هذا قول المبرد ونص عليه سيبويه في بعض نسخ
كتابه واختاره الجزولي وصاحب البسيط وبه جزم ابن مالك قال أبو حيان
وذهب بعض شيوخنا إلى أن الإفراد أحسن من التكسير قال لأن العلة في ذلك أنه
قد يتنزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر والفعل لا يثنى ولا يجمع فاستغني أن تكون
الصفة مفردة قال ثم التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد
لأنه معرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة وإلا فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا
جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الإفراد قال أبو حيان وما ذكره هو القياس
لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ثم ذكر أبو حيان بعد أسطر أن هذا القول هو مذهب
الجمهور واختيار الشلوبين وشيخه الأبذي وثانيها أن تبعت جمعا فالتكسير أولى
مشاكلة لما قبله ولما بعده نحو مررت برجال حسان غلمانهم وإن تبعت مفردا فالإفراد
أولى من التكسير لأنه تكلف جمع في موضع لا يحتاج إليه لأنه إذا رفع تقويه قوة الفعل
ولحوق الجمع في الفعل مكروه فكذا في الاسم نقل ذلك أبو حيان عن بعض معاصريه
فإن لم يمكن التكسير فواضح أنه لا يعدل عن الإفراد نحو مررت برجل شارب آباؤه وأوصيه
أي جمع التكسير الكونية فيما لم يصح أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو مررت برجال
عور آباؤهم وكذا أرجحوا فيه المطابقة في التثنية نحو مررت برجلين أعورين أبواهما
ومنعوا الإفراد فيها بخلاف ما جمع الجمعين يجوز فيه الإفراد والتكسير أحسن نحو مررت
برجل كرام آباؤه وكرام أعمامه وضعف كريمين أعمامه وأجري كعملها في رفع السببي
ونصبه وجره اسم مفعول المتعدي لواحد وفاقا كقوله مثل أنت مرفوع بما ههنا
راس وقوله لما بدت محلوة وجناتها وقوله تمنى لقاءها المحوز مزرور نفسه قال أبو حيان
وقول التسهيل والأصح يدل على خلاف في المسألة ولا أعلم أحدا منعها فلذلك قلت
وفاقا وأجري كذلك أيضا الجامد المضمن معنى المشتق نحو وردنا منهلا عسلا ماؤه
وعسل مائه أي حلو وقال الشاعر بات وأنت غربال الإهاب وقال الآخر
فراشة الحلم فرعون العذاب وإن تطلب نداه فكلب أي مشقب وطايش ومثلك ومنع
أبو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل المتعدي لواحد إن أمن اللبس نحو زيد ظالم
العبيد خاذلهم راحم الأبناء ناصرهم إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وأبناء راحمون

تا

ناصرون وكذا هذا ضارب الأب زيدا أي هذا ضارب أبوه زيدا فإن لم يؤمن اللبس
لم يجز وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع إنما يجوز إن حذف المفعول اقتصارا فإن لم
يحذف أصلا لم يجز وكذا إن حذف اختصارا لأنه كالمثبت فيكون الوصف إذ ذاك محتملا
التعدي ثم التشبيه وتحوقا صدوذلك لا يجوز وبيانه أنه من حيث نصب السببي أو جره يكون
شبيها باسم الفاعل المتعدي ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعديا مشبها
بالمضارع فاختلفت جهتا تعديه وجهة تشبيهه من حيث صار شبيها بأصل في العمل شبيها
بفرع في العمل فصار فرعا لأصل وفرعا لفرع ولا يكون الشيء الواحد فرعا لشيئين ثم إنه إنما
شبع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا نحو ما الراحم القلب ظلاما
وإن ظلما قال أبو حيان وهذا التفصيل حسن وقال أبو علي الفارسي يجوز مطلقا ولم
يقيد بأمن اللبس قال ابن مالك في شرح التسهيل والصحيح أن جوازه موقوف
على أمن اللبس قال وممن نص على اسم فاعل غير المتعدي فلذلك سهل فيه استعمال
المذكور ومنه قول ابن رواحة تباركت إني من عذابك خائف وإني إليك تائب النفس راج
وقال الفرزدق بك مشغول الزائم تابعا هواه فإن الرشد منه بعيد ومن وروده في المصرع
من متعد قوله فما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ولا الكريم بناع وإن حرما أسمى
قال أبو حيان وإطلاقه يدل على جواز ذلك في كل متعد سواء تعدى لواحد أم لاثنين أو
ثلاثة ولا خلاف أنه لا يجوز في المتعدي لاثنين أو ثلاثة ومنعه الأكثر مطلقا وتوقف
أبو حيان فقال الأحوط أن لا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير
لأن القليل يقبل الشذوذ ثم إن البيت السابق يحتمل التأويل فإن تعدى بالحرف فلا
يجوز فيه ذلك في الأصح وعليه الجمهور وجوزه الأخفش وابن عصفور نحو مررت برجل إيادا لأب
بزيد بنصب الأب أو جره وأسند لا يتولهم هو حديث عهد بالوجع فتولهم بالوجع متعلق بحديث
وهو صفة مشبهة والجمهور تأولوا ذلك على أنه متعلق بمحذوف بالصفة فإن جاء كلامهم مررت
برجل غضبان الأب على زيد علقوا على زيد بفعل محذوفة يدل عليه الصفة أي غضب على
زيد أفعل التفضيل أي هذا مبحثه يرفع أفعل التفضيل الضمير غالبا والظاهر في لغة
افعل التفضـ
ضعيفة نحو مررت برجل أفضل منه أبوه أي أن زيدا قليله في الفضل أبوه حكاها سيبويه
وغيره والأحسن حينئذ تقدم من ويكثر رفعه الظاهر إذا كان مفضلا على نفسه باعتبارين
واقعا بين ضميرين ثانيهما له والأول للموصوف والوارد في ذلك عن العرب كونه بعد نفي
والمثال المشهور لذلك قولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه
عرفت المسألة بمسألة الكحل وافردت بالتأليف فالكحل فاعل بأحسن وهو مفضل باعتبار
كونه في عين زيد على نفسه حال كونه في عين غيره وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير
وهو الضمير صح
في منه والأول للموصوف في عينه وقد تقدم النفي أول الجملة ومثله الحديث ما من أيام
أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقول الشاعر ما عملت امرأ أحب إليه
البذل منه إليك يا ابن سنان قال ابن مالك والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة
شبهه بالذي الذي قارنته لمعاقبة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها إلا ترى أنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)